

Is there an opportunity for Lebanon to get out of the crisis? Dr. Nasser Saidi's interview with Al Arabiya, 7 Jan 2020

The TV interview (in Arabic) can be viewed at: <https://ara.tv/cx8n3>

هل من فرصة للبنان للخروج من الأزمة؟

ناصر السعيدي: لا بد من إصلاح القطاع المصرفي وإعادة رسميته

قال وزير الاقتصاد اللبناني الأسبق، الدكتور ناصر السعيدي، إن الوصفة الأمثل لخروج لبنان من الأزمة المالية والاقتصادية تبدأ من تشكيل حكومة جديدة تكون مستقلة لتحصل على مصداقية، بالإضافة إلى معالجة مشكلة المديونية العامة، من خلال سلسلة إجراءات تشمل رفع أسعار الوقود وخصخصة بعض الأصول الحكومية، مثل شركة طيران الشرق الأوسط والمطار والاتصالات.

وأكد السعيدي في لقاء له مع "العربية" أن لبنان يواجه عدة أزمات منها السياسية ومالية ومصرفية ونقدية وأزمة حول المستقبل والحلول، وهو ما يتطلب أن تتشكل لدينا حكومة ذات مصداقية داخلية وخارجية وهو ما يحتم وجود أشخاص مستقلين بدون تحيزات أو منتمين لتيارات محددة وما معناه أن لا يكون بها أي محاصصة كما يتم حالياً. الاختصاص مهم لأن الموضوع الأساسي اليوم هو الاقتصاد والمال ويجب أن يعطى له كل الأهمية والدعم خلال هذه الفترة دقيقة وصعبة، وعلية

سيكون هناك رئيس وزارة وأعضاء بالوزارة بالعزيمة المطلوبة لرفض التدخل السياسي بهذه الإجراءات".

وأضاف "لبنان بحاجة لإعادة هيكلة الدين العام وإعادة جدولة للدين العام لسبب بسيط هو إذا اخذنا حجم الدين ككل الخارجي والداخلي والذي يمثل أكبر من 155 من الناتج المحلي والفوائد على الدين تمثل 10% من الناتج القومي وتمثل 50% من إيرادات الدولة وهو أمر غير مستدام. وما عنيته بإعادة الجدولة هو تخفيض الدين العام وتخفيض قيمة الدين الداخلي وإعادة جدولة على فترة طويلة مع خفض الفائدة وخفض الفوائد على الودائع. المطلوب أن تأخذ كل الاستحقاقات الداخلية والخارجية بالعملات الأجنبية والعملات الوطنية التي ستستحق خلال السنوات القادمة وإصدار لسندات جديدة تستحق على 5 و 10 سنوات بفوائد أقل . وهو ممكن وستكون كلفة خدمة الدين منخفضة جذرياً ومجال أن يأخذ الأشخاص خطوات أخرى لتخفيض العجز الأولي. وعلية لا بد من إصلاح القطاع المصرفي وإعادة رسملته".

ويرى السعيدي أن إعادة هيكلة الدين العام قد تساهم في الخروج من الأزمة. كما يجب أن يتم إصلاح قطاع البنوك وإلغاء ربط العملة الوطنية بالدولار بالإضافة للدخول في برنامج إصلاح اقتصادي مع صندوق النقد الدولي.